يسألونك عن الأنفال

حمدان حمدان*

■ الانفال هي السورة الثامنة في القرآن الكريم، وفي القضاء العراقي الاحتلالي، هي السورة الثانية بعد الدجيل، وهناك مشترك آخر، وهو ان سورة الانفال في القرآن الكريم، انطوت على آيات مدنية واخرى مكية، اما في القضاء العراقي (الاحتلالي) فهناك (آيات) قضائية ثنائية بين قضاة اكراد وآخرين شيعة، ممن هم على هوى الاحتلال واضرابه. وفي العقل الغنائمي (أو النهابي بصورة أدق) انصرف التأويل لقضاة من هذا النوع (هيئة الادعاء بصورة خاصة)، بأن الانفال في اللغة، تعني اسلاب الحرب، وهذا صحيح بدلالة اسباب النزول، ففي اسباب النزول الاولية، ان نزاعا بين المسلمين، نشأ بسبب توزيع غنائم المشركين بعد موقعة بدر، لكن السورة لم تتوقف عند هذا المعنى، بدلالة اية القطع المبرمة (قُل الانفال لله والرسول، فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم) ص. لكن الادعاء العراقي، لم يفعل سوى التوقف عند معنى الانفال اللغوي، علما بأن المغزى العميق للسورة، يكمن في الدلالة على انتصار الاقلية المؤمنة، على الاكثرية الضالة، وان الهارب من جهاد الكافرين (مأواه جهنم وبئس المصير). في المطالعة الادعائية الاولى لمحكمة الانفال، يتناوب مدعيان عامان، من سلالة محكمة الدجيل، او من سلالة الموسوي والفرعون، على القاء مرثية بكائية شكائية، تبدأ بقساوة التسمية (اي تسمية الحملة بالانفال) التي هي (قاسية كقساوة التعامل والاسلحة المستخدمة ضد ابناء القرى والقصبات في كردستان.. مجزم حملة الانفال انفردت من بين الجرائم الاخرى، من حيث عدد الضحايا وشموليتهم وطبيعة الفعل الذي ارتكب ضد الضحايا، حيث تم اغتصاب النساء والتمثيل بالجثث وتعريضها لنهش الكلاب وتفكيك الأسر من خلال عزل الاطفال والامهات لساعات طويلة.. جعفر الموسوي الجلسة الاولى في 2 آب/اغسطس). ثم يضيف، بأن لديه 9312 مستندا من القيادة العراقية السابقة، تثبت صحة ما يقول، دون ان يعلن مصدرها، او من اين له الحصول عليها؟!

وفي المطابقة، بين الاستهلاك الانشائي لوقائع الانفال على لسان الادعاء، وذرفه الدموع على الاطلال والتاريخ، نعثر على مقاربة مماثلة، كان الكاتب النمساوي الشهير سايمون فيزنتال قد كتبها عن المحرقة الكردية ذاتها (الانفال)، قبل اثني عشر عاما من تاريخ المحكمة، فالسيد فيزنتال، يعتبر بحق، ملك ايراد التفاصيل عن المحرقة النازية لليهود، وبصفته يهوديا لامعا، كان له الفضل، في سن قوانين اوروبية وامريكية، تعاقب بالغرامة والسجن، لمن يتحدث او يعمل على تخفيض رقم ستة ملايين ضحية، وهي ناتج الهولوكست النازي لليهود. وها هو السيد سايمون فيزنتال، يجول في مكتبه بمدينة فيينا، مع الكاتب الامريكي المتعاطف مع القضية الكردية، جوناثان راندل، وليرسما بتاريخ 3 ايلول (سبتمبر) 1994، من المخيلة، هولوكستا كرديا موازيا للمحرقة النازية، ولكن بالاتكاء على الكتاب المقدس وليس غيره.

يقول راندل في كتابه «أمة في شقاق»، ترجمة دار النهار البيروتية وفي الصفحة 269 ما يلي: (لقد ساعدني فيزنتال على فهم ما يجري في كردستان العراق، فالعقوبات الفظيعة التي مارسها صدام ضد الاكراد، كانت اسوأ بكثير مما انزله نبوخذ نصر باليهود، طبقا للعهد القديم، لكنه اذا كان قد تم انقاذ الشخصيات التوراتية، الا انه لم يتم انقاذ اكراد العراق، فقد استخدمت الاسلحة الكيماوية ضدهم، ودمرت قراهم، كما قتل نظام صدام عشرات الالوف منهم في مجازر جماعية وهناك عمليات اعدام عشوائية (كان صدام يتفنن في تدبيرها).

وتتضمن السرديات الوصفية في سفر الموسوي الانفالي (وربما من بعده تابعه على خط الادعاء)، ما هو شديد الشبه الى حد التطابق، مع سفر دانيال النبي، حيث يتهم البابليون بالقاء الشخصيات التوراتية في حفرة مليئة بالقطران في منطقة كركوك، المسماة عاصمة كردستان اليوم.

فسفر دانيال النبي (الاصحاح الثالث)، هو مصدر الهام فيزنتال عن محرقة لا تقع في المجال الحيوي الالماني، بل بعيدا بعد السليمانية عن فيينا! ومع ذلك فهي الفاتحة التي ستشكل الفصل الاهم المعنون علي الكيماوي في كتاب راندل، وهو فصل بستين صفحة، يتحدث عن المحرقة الكردية، بأسلوب جيفري غولدبرغ، الروائي الامريكي ـ اليهودي في قصته الشهيرة (الرعب الاكبر)، وهي قصة تحكي بمخيلة واسعة، موضوع شغف رئيس بابادة شعبه، هكذا على طريق نيرون في احراق روما وهو يعزف على قيثارته دون سبب مفهوم!

واليكم بعض المقارنات العجائبية، بين ما اورده المدعي العام العراقي اليوم، ونحن في اواخر اب (اغسطس) من عام 2006، وبين ما كتبه راندل قبل عشر سنين، وما اوحاه فيزنتال قبل اثني عشر عاما، من وقائع محكمة دبجها بريمر، وصاغها الاحتلال، وختمت عليها جمعية وطنية منتخبة في ظل احتلال!

في واقعة المصادر، التي تشكل الارضية العامة لحقائق الادعاء، فان فيزنتال، يوحي بشراكة (هتلرية صدامية)، في هوسهما بتدوين جميع أفعالهما.. كونهما لن يتعرضا لاية مساءلة في المستقبل، وهو مؤشر في فن الايحاء، بان الوثائق موضوع الانفال (9312 وثيقة) انما هي مأخوذة من السجلات الرسمية لنظام صدام السابق (ص 272 من كتاب راندل).

ـ أورد الادعاء العام، ان هناك ما بين اربعة الاف وخمسة الاف قرية كردية، كان قد دمرها نظام صدام في حملات الانفال، فيما يرد رقم اربعة الاف ومئتين واربعين قرية كردية دمرها نظام صدام حسب ارقام راندل في كتابه المذكور صفحة 278، باضافة عبارة (حتى اليوم) اي يوم كتابته لفصول كتابه عام 1997. اما الفارق بين راندل والادعاء العراقي، فيقع في اخلاقية الامانة التاريخية، فراندل يعتبر ان واقعة القرى الكردية المدمرة، كانت قد بدأت مع هزيمة التمرد الكردي عام 1975 وحتى نهاية عام 1996، اي لمدة تقع في عشرين سنة، فيما يلفق المدعي العام عديد القرى المدمرة في حملات الانفال ولمدة ثمانية اشهر، وحتى لو اعتبرنا ان (التدمير المنهجي) للقرى الكردية، كما في عبارات الادعاء، كان قد انتهى مع شتاء عام 1991 (موعد المناطق المحمية من الامريكيين بعد عاصفة الصحراء)، فان المدة الزمنية حسب راندل، تكون ستة عشر عاما وليست ثمانية اشهر، حسب مبالغات التهويل والتهوين.

ـ في واقعة عديد الضحايا من الاكراد على يد نظام صدام، فان راندل يذكر الرقم مئة واثنين وثمانين الف ضحية (182 الفا) على لسان احد المثقفين الاكراد، وهو عدنان المفتي، حسب الصفحة 283 من الكتاب، كذلك هو الرقم المطابق «والذهبي» نفسه في حيثيات الادعاء الموسوي لحملات الانفال، اما الرقم مئة الف ضحية، حيث يرد احيانا على الجملة، فانه تصحيح من (علي الكيماوي) لعديد ضحاياه من الاكراد، فيما المصدر هنا، هو شهادة كردي فار الى امريكا، وقد اودع حكاية (الكيماوي) هذه في مستودع اسرار ميدل ايست ووتش، وهي منظمة موالية للوبي اليهودي في امريكا، اكثر من موالاتها لوطنها الأم.

ـ في وقائع اشرطة التصوير المسجلة، فان راندل يفصل في شريطين، احدهما من صاحب مأرب، وهو السيد هوشيار زيباري (وهو خال مسعود البارزاني ووزير الخارجية اليوم)، كما في الصفحات 274 و275 من الكتاب، اما الشريط المصور الآخر، فقد عرضه بيشماركي كردي، اسمه ازاد عوني، كان قد فر من السجن اثناء عاصفة الصحراء، ويصور الشريط الاول عذابات آل الزيباري على يد المخابرات العراقية، فيما يصور الثاني اعدام خمسة من البشمركة في كركوك دون تبيان الاسباب! وهناك اشرطة تتحدث عن قبور جماعية كانت تحفر بواسطة الجرافات كما تردم بواسطة (التراكسات) بأسلوب تخلل خطاب الادعاء المنحول بصورة تراجيدية وهو نقل غير مباشر عما كان راندل يكتبه من مصادره في المحمية المحررة!

ـ ورد في مطالعة المدعي العام، عبارة (اغتصاب الفتيات الكرديات) الأمر الذي استثار حفيظة الرئيس صدام، وواقع الحال، ان راندل يشتق من كلمة الانفال، معنى الاسلاب، التي هي مشاع للمنتصرين، ومن المخيلة (دون مصدر يذكر)، فهو يروي على لسان علي حسن المجيد ان الرجل ابلغ الوحدات الكردية العاملة مع الجيش العراقي (الجحوش) بحسب تعبير كردي شعوبي، بان (كل ما تغنموه من ماعز واغنام او اموال.. هو لكم وحتى النساء حلال عليكم) وهو ما ورد في الصفحة 306 من الكتاب، ولا نعلم كيف تسنى لراندل، ان يقف على تعليمات السيد علي حسن المجيد، للمستوى القيادي الاعلى في الميدان، او التمكن من نقل عباراته بهذه الدقة.

ـ من بين تسعة وخمسين مصدرا لفصل علي الكيماوي في كتاب راندل، الذي يتكئ عليه الادعاء العراقي، يكاد من الصعب، العثور على مصدر حيادي واحد، فالاكراد يقتلون لانهم اكراد، تماما مثلما كان يقتل اليهودي، في مخيلة سايمون فيزنتال، في هيجانات الصراعات العالمية، لمجرد انه يهودي، اذ لا اشارة لحرب مصيرية، كانت تجري في ساحة المنطقة، التي تحالف حزباها (الديمقراطي والاتحادي) مع ايران، وهي البلد الخصم في حرب ضروس، ومع مقاربة ما جاء عليه الادعاء في الانفال، وما جاءت عليه، انفال راندل وفيزنتال وميدل ايست ووتش وشورش رسول وطلباني وبرزاني والمفتي صاحب الرقم الذهبي لاعداد الضحايا، وقد روى الدكتور محمود عثمان، احد اهم المقربين من الملا مصطفى البرزاني، في شهادة له بدمشق، ان عدنان المفتي وزميله عادل مراد، كانا قد تدربا على اعمال عسكرية وامنية في اسرائيل.. وهذه المصادر وسواها من عشرات المصادر الموازية، انما تشكل حجر الزاوية في القضاء الموسوي والرؤوفي والعامري، فمن العار حقا، ان تجيء مستندات الانفال، حسب وثائق ما زال اصحابها الحقيقيون، يحتفظون بحق الانتقام من نبوخذ نصر، او بشهادة شهود (العترة) الهارعين للمطالبة بالتعويض، او (بشرف) الالتزام مع ادارات امريكية ـ يهودية غازية، تدوس فوق كرامة العراقي في الاحتلال، كما تدوس فوق قضائه في الانفال.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

معادلة النصر والهزيمة في مواجهة حزب الله لاسرائيل

يحيى اليحياوي*

■ لربما لم يكن حزب الله يدرك (في أعقاب اسره لجنديين اسرائيليين من وراء الخط الأزرق) أن حجم رد اسرائيل سيأتي بكل الدمار والخراب اللذين عرفهما لبنان بشرا وشجرا وحجرا، منذ الثاني عشر من تموز (يوليو) من العام 2006، حتى وان كان مدركا أن ردها سيكون عنيفا، قاسيا، موجعا، ومباشرة بعد عملية الاختطاف.

ولم تكن اسرائيل بدورها، ومن خلفها معظم دول الغرب وبعض من العرب، تدرك جيدا أن مواجهتها مع حزب الله ستطول وتتعقد، وتتجاوز ما عهدته في حروبها الخاطفة الماضية حيث بات شبه مؤكد لديها أن خروج جندها للحرب انما كمن يخرج لنزهة صيد تمتزج فيها متعة الاصطياد بيسر الغنيمة.

وعلى هذا الأساس، فاذا بات من الثابت اليوم أن نقطة انطلاق المواجهة بدأت يوم أسر الجنديين وخطاب حسن نصر الله أن ليس ثمة بالكون من يستطيع تخليصهما بالقوة (اللهم الا بصفقة تبادل أسرى)، فانه ثبت أيضا بمجريات المعارك على الأرض أن أمد هذه الأخيرة طويل بالتأكيد، ونتائجها غير مضمونة، والأهداف الكبرى المحددة لها (أو المتوخاة منها) بعيدة المنال، والنزهة المراهن عليها طاولها السراب والنغص:

* فاسرائيل لم تستطع (لأكثر من شهر من الزمن) اركاع حزب الله أو تجريده من سلاحه أو ابعاده عن شمال اسرائيل أو تدمير مقدراته العسكرية أو تخليص الجنديين حتى. بالعكس، فكلما اشتد سعير الحرب ازدادت قوة الحزب على ضرب المدن الاسرائيلية، وتدمير المركبات، وقتل الجنود بالجملة، ومنع عناصر النخبة ضمنهم من دخول البلدات والقرى، حتى في عدم مراهنة المقاومة على الأرض وعلى الجغرافيا.

* والولايات المتحدة، التي راهنت على الحرب اياها وهيأت لها السبل لاستنبات «شرق أوسط جديد» في أعقابها، لم تستطع المكابرة كثيرا (حتى بتزويدها المستعجل لاسرائيل بالقنابل الذكية)، فسلمت بعد شهر من المعارضة والمراوغة، بوقف العمليات الحربية والعمل بالأمم المتحدة على تمكين حليفتها بالأداة السياسية (بالقوة الناعمة يقول الأدميرال ناي) لتدارك ما لم تغنمه بقوة العسكر الخشنة.

* والنظام العربي الرسمي استنكر عملية اسر الجنديين واعتبر عمل المقاومة هذا عملا «مغامرا»، فسوغ بتحصيل حاصل، للحرب على لبنان، ولزم الصمت المطبق وهو يرى آلة الدمار الاسرائيلية وقد سوت بلدات الجنوب بالأرض، وحولت كل لبنان الى جحيم ما أنزل الله به من سلطان في تاريخه الحديث والمعاصر.

وعلى الرغم من تباين رهانات هذه الجهة أو تلك على هذه الحرب، ودرجات التبني لاستمرارها جهارة أو بالصمت الكامل أو بالتصريح المجامل المضبب، فان كل الأطراف تساوقت لاعتبار الحرب اياها، اما مدخلا لمشروع أوسع (مشروع أمريكا «للتوجه بسرعة صوب سورية وايران»)، أو أداة للحؤول دون توسع نطاق «الفيروس الشيعي» (بدول الخليج تحديدا) أو، وان بالضمن المضمر، سبيلا للتخلص من النفوذ المتزايد لحزب الله و«بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب الوطني»، كما اشاعت ذلك مجموعة 14 آذار طيلة الحرب، وشددت على مطلبها هذا فيما بعد، حتى وجزء كبير من اللبنانيين ومن عناصر المقاومة لا يزال تحت الأنقاض والنازحون مشتتون، يلتحفون السماء ليل نهار.

لو سلم المرء بما سبق من كلام، فانه سيسلم بالتأكيد بأن الحرب على حزب الله (وعلى لبنان بجريرة هذا الأخير يقول البعض) انما كانت مرادة ليس بحد ذاتها أو كغاية، بقدر ما مثلت الوسيلة الأنجع من لدن هذا الطرف أو ذاك لادراك غاية، أو التمهيد لفكرة أو التخلص من غريم يحتكم على ناصية السلاح ويملك من الدهاء السياسي الشيء الكثير.

بالتالي، فاذا بات من الثابت أن حزب الله هو الذي دشن للحرب، باختطافه للجنديين من داخل اسرائيل، فانه من المبالغة حقا الزعم بأنها لم تكن آتية. انها كانت حتمية، وكانت من مدة طويلة، مرتبة ومهيأ لها، بل مستعجلة ومطلوبة بالحاح من لدن جل الأطراف المذكورة، ولم تكن عملية الاختطاف عنصرها المحدد، بقدر ما كانت فتيلها والزناد الذي فجر شرارتها.

ولما كانت العمليات الحربية قد وضعت أوزارها (دونما أن يستتبع ذلك وقف لاطلاق النار)، فان معظم تقييمات ما جرى طيلة أكثر من شهر، غالبا ما تطرح الحصيلة العامة وفق معادلة النصر والهزيمة التي حققها هذا الطرف أو ذاك بساحة القتال.

واذا كان بالامكان الجزم بأن المواجهة لم تفرز نصرا مطلقا أو مباشرا لهذه الجهة أو تلك على اعتبار أن وقف العمليات لم يتأتى من استسلام جهة أو اقرارها بالهزيمة دونما مواربة، فانه بالامكان ملامسة بعض عناصر المعادلة اياها وفق زاويتين اثنتين: من زاوية الاستبسال بأرض المعركة أولا، ومن زاوية التداعيات السياسية للمواجهة كما عبر عنها قرار مجلس الأمن 1701 من ناحية ثانية.

* بالزاوية الأولى، نستطيع القول ان استبسال المقاومة اللبنانية، وصمودها لأكثر من ثلاثين يوما أمام أكبر قوة عسكرية بالمنطقة، وتكبيدها لها خسائر كبرى، ونجاحها في ضرب شمال اسرائيل حتى بادعاء هذه الأخيرة أنها دمرت ثلثي ترسانة حزب الله، انما يشي حقا بأن المقاومة حققت نصرا حقيقيا بجهة الحاق اشد الأذى بالخصم، كما بجهة الصمود بالميدان، كما بجهة الاستمرار في التواجد بالبلدات والقرى بعد توقف العمليات الحربية الكبرى.

صحيح، بميزان التدمير، أن لبنان قد بلغه الخراب الواسع، وقوضت مفاصله وضربت بناه المادية والبشرية بمستويات عالية، لكن ذلك كان من لدن اسرائيل من باب الانتقام المباشر من شعب التف علانية حول المقاومة، ومن منطوق الضغط على هذه الأخيرة عبر تفجير «النقمة الشعبية والطائفية» بوجهها، أو حجب الغطاء الجماهيري الذي أفرزته بالداخل كما بالخارج سواء بسواء.

لم تكن المقاومة تراهن، منذ اليوم الأول من المواجهة، على احتلال جزء من اسرائيل أو اخراج جنودها بالقوة من مزارع شبعا (من ذا الذي يستطيع ذلك في هذا الزمن العربي الرديء؟)، بقدر مراهنتها على الوقوف بوجه جيش مدجج بأرقى التكنولوجيا العسكرية، ولا يأبى بجيوش نظامية مشابهة ومجتمعة، فما بالك بمجموعة من المقاومين.

لم تنتصر اسرائيل على حزب الله اذن، على الأقل بالاحتكام الى هدفها في تقويض سلاحه، أو دفعه الى شمال الليطاني، أو تفكيك بناه العسكرية أو تدمير منصاته لاطلاق الصواريخ.

ولم تنجح في تأجيج الشعب اللبناني عليه، تماما كما لم تنجح في استهداف قياداته...

بالتالي، فالتدمير الشامل الذي عمدت اليه طائراتها، انما يدخل في باب العقاب الجماعي... في باب الهمجية العسكرية والشذوذ الأخلاقي الذي تلجأ اليه اسرائيل عادة عندما تبيح لطياريها، تحت ضغط اليأس، التلذذ بقصف مواقع مدنية، يذهب ضحيته أناس أبرياء من الأطفال والشيوخ والنسوة كما بقانا والقاع وما سواهما.

* بالزاوية الثانية (زاوية قراءة المواجهة بناء على ما ورد بـ 1701)، يبدو أن القرار اياه لم يتحدث عن تفكيك سلاح الحزب (حتى باشارته للقرار 1559)، بقدر تشديده على ضرورة نشر الجيش اللبناني بالجنوب في اطار «بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب»... مع استبعاد باقي مظاهر السلاح الأخرى... وهو قرار لم يمانع به الحزب، بل تبناه جملة وتفصيلا، على خلفية أن الجيش اللبناني هو جيش وطني بامتياز وليس جيش مرتزقة... والجيش بدوره باشر بالانتشار، ارتكازا على أوامر من قيادته مفادها ان يتم ذات الانتشار بالتنسيق مع المقاومة بعين المكان. ليس ثمة اذن ما يدعو للاعتقاد بأن الجيش النظامي سيكون، بمحصلة الانتشار، حاميا لحدود اسرائيل الشمالية، بقدر تطلعه لاستكمال المرابطة هناك بغاية حماية الحدود الوطنية للبلاد، تماما كأي جيش بالعالم: هو جيش كباقي الجيوش تأكيدا، لكن الاستثناء من بين ظهرانيه أنه سيلتحم حتما مع المقاومة في حال تعرض الوطن لمخاطر الغزو أو لتحرشات التهديد. بهذه النقطة من القرار تحديدا، يبدو لنا أن المقاومة هي المنتصرة أيضا، على الأقل من وجهة نظر محافظتها على سلاحها، حتى وان بدا أمر انتشار الجيش اللبناني بالجنوب نصرا لاسرائيل لطالما طالبت به منذ هروبها في العام 2000، وفيما بعد بناء على القرار 1559.

لقائل يقول (والقائل الأكبر هنا مجموعة الـ 14 آذار والعديد من كتبة الرأي و«خبراء» الفضائيات): أين وجه النصر بهاتين الزاويتين ولبنان مدمر عن بكرة أبيه، والنازحون يقدرون بمئات الآلاف، والضحايا الأبرياء بعشرات المئات، وتكاليف اعادة البناء تقدر بالملايير وجزء من البلاد، فوق كل هذا وذاك، أضحى تحت الاحتلال؟ اذا كان مقياس النصر هو ما لحق لبنان من دمار وخراب، يتابع القائل، فما مواصفات الهزيمة اذن؟

وأين، يقول القائل دائما، أين مظاهر الانتصار على جيش لا يزال بعض من جنوده بالجنوب، وبوارجه الحربية تحاصر البلاد بحرا، وطائراته تجول طولا وعرضا فوق سمائه... والبلد، فوق كل هذا وذاك، غدا بين فكي اسرائيل وتحالف «سورية وايران»؟

وهو تساؤل له وجاهته، ويقبل به لبنان الديموقراطي على أية حال، لكن نقطة ضعفه (بصرف النظر عما جرى) انما تكمن في مداراته لحقيقة أن اسرائيل لن تكف عن استهداف لبنان (وهو المنافس المباشر لها بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا) لا حاضرا ولا مستقبلا، الا اذا توفرت لهذا الأخير القدرة على ردعها بالقوة، ليس ضرورة بجانب الحاق الهزيمة بها، ولكن تحديدا بجهة دفعها الى التفكير مليا فيما قد تجنيه من تكاليف ان هي أقدمت على التفكير، مجرد التفكير في ضرب لبنان أو غزوه أو احتلاله.

بالمحصلة الأولية اذن نقول: بصرف النظر عن التباين في الرأي أو النظرة أو زاوية التقييم، فان الواضح الجلي دون شك، أنه لو تم الخلاف حول المستفيد الأكبر من مواجهة حزب الله لاسرائيل، فانه لن يكون ثمة خلاف كبير حول اعتبار أن المقاومة انتصرت، بكل تأكيد، من وجهة النظر الأخلاقية.

والانتصار اياه لا يمكن تلمسه فقط من خلال عدم استهداف المقاومة للمدنيين الاسرائيليين (اللهم الا كرد فعل)، ولكن أيضا في شروعها بتعويض الضحايا والمتضررين، تماما كما وعد أمين عام حزب الله بذلك.

هل ثمة نصر أكثر من نصر الالتزام... هذا الذي تفتقده اسرائيل في حروبها كما في سلوك قاطنيها... حتى فيما بين بعضهم البعض؟

* باحث وأكاديمي من المغرب
mailto : elyahyaoui@elyahyaoui.org

جدلية الحراك الليبي بين الثورة والدولة

د. سعاد الطيف الفيتوري*

■ الديمقراطية لا تأتي بقرار فوقي وانما هي ثقافة تقترن بسلوك واع، فالقيم الديمقراطية لا يمكن تعليبها وتسويقها بشكل ساذج، وليس للديمقراطية وصفة نموذجية تصلح للتطبيق في كل مكان وزمان. هناك جدلية بين الواقع بكل تفاصيله وأبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وبين قيم ومبادئ الديمقراطية.

فبدون ان تمر الشعوب بمنعطفات ووقفات تنضج خلالها القيم الديمقراطية على شكل ممارسات يومية بدءاً من العلاقات الأسرية والاجتماعية؛ فلا يمكن ان نتصور ان أسرة يمارس فيها رب الأسرة مطلق تسلطه وقمعه، فلا صوت آخر غير صوته ولا رأي غير رأيه وبشكل آخر يمكن ان نقول بان العلاقة الأسرية تغيب عنها الممارسة الديمقراطية، فالمنطق السائد تكون الأسرة تخضع لقانون الحاكم والمحكوم سواء كان زوجاً أو زوجة، فالرأي أحادي الاتجاه لا يقف بوجهه رأي آخر، عند ذلك كيف نستطيع ان نتصور ان مثل هذه الأسرة تكون نواة للديمقراطية بشكلها العام باعتبار ان المجتمع هو المحصلة النهائية لأفراده وتجمعاته بكل انواعها. ويمكن ان نلحظ ذلك التوجه (التسلطي) في مفاصل أخرى من حياتنا الاجتماعية، فالمدرسة لا تكاد تختلف كثيراً عن الأسرة وقوانينها الصارمة (اسمع ولا تناقش) ففي المدارس نرى الطالب مقموعاً لا يملك أي حق في مناقشة أستاذه، فيموت عنده حس الحوار ورغبة النقاش وروح التمرد على الخطأ، فمثل هذا الجيل لا يمكن ان يكون جيلاً واعياً يستطيع فهم وممارسة القيم الديمقراطية، فهي أي الديمقراطية ـ كما أسلفنا ـ ليست وجبة جاهزة للهضم والتمثيل، وانما تحتاج الى استيعاب هادئ وضمن أجواء تحفظ قيم الديمقراطية من التشوه والطرح الساذج الشكلي الذي يحاول الكثير ممن هم في مواقع المسؤولية ببلداننا ان يتبجحوا بشعارات الديمقراطية من خلال ممارسة بعض الآليات للديمقراطية كتعدد الأحزاب من خلال قنوات الدولة أو اجراء الانتخابات الصورية للايحاء بان الأجواء هي أجواء ديمقراطية، ووجود بعض الصحف والتي لا تخرج عن هيمنة النظام القائم بشكل أو بآخر حيث نرى ان ما يكتب بصحيفة واحدة موجوداً في الصحف الأخرى، يكاد يكون نسخة مطابقة لولا بعض الاضافات السطحية وتغيير بعض العناوين للايحاء بان الموضوع مختلف في حين هو نفسه، وهكذا نجد دورة الخبر أو التحليل الصحافي في معظم صحفنا تشبه دورة الأحزاب والمنظمات المفتعلة، من حيث الخضوع لآليه واحدة تسيّر كل عربات الصحافة أو الأحزاب باتجاه واحد وخط واحد وفكرة واحدة وان تنوعت العناوين أو تعددت المسميات، هكذا صحافة لا يمكن ان تساهم بخلق أجواء أو مقاربات ديمقراطية، بل على العكس من ذلك انها تكرّس التسلط والفردية، وتشغل الحيز الذي يفترض ان تشغله صحافة حرة مستقلة عن السلطة والنظام. كلما وجّه نقد للنظام بخصوص (التعددية) سواء في الأحزاب أو الصحافة، لجأ النظام الى اصدار المزيد من الصحف وفتح المزيد من اجازات لأحزاب والتي لا تشكل سوى الظل والامتداد لما هو موجود من أحزاب أو صحافة، وتبقى العملية الديمقراطية أو مقدمات العمل الديمقراطي بعيدة عن مجالات الحقيقة، حيث لا وجود لأهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية والتي هي:

ـ احترام وحماية حقوق الانسان الأساسية
ـ السيادة للقانون
ـ الانتخابات الحرة النزيهة

فالديمقراطية نظام سياسي واجتماعي وثقافي مركب ولذلك لا يمكن ان نختزل الديمقراطية من خلال الشعارات والاعلانات والخطابات. ومن أجل تكريس ثقافة الديمقراطية لا بد من نشر الوعي الديمقراطي وتعريف الناس بأهم المقومات الأساسية للديمقراطية والتي تتمثل في:

ـ الفصل بين السلطات
ـ استقلال القضاء
ـ الحكم بواسطة التمثيل البرلماني
ـ الفصل بين المجالات العامة والمجالات الخاصة

وكل ما يصب في الاتجاه الديمقراطي، ولكن كل هذا لا يمكن ان يتم بدون الشعور بالمواطنة فهي المنطلق الأساسي للمطالبة بالديمقراطية، وعليه فيجب العمل على بث روح المواطنة وتعويد الفرد ان يتصرف كمواطن لا كرقم مهمل حين يطالب بحقوقه وحين يؤدي ما عليه من واجبات، وبنفس الوقت مطالبة القوى الحاكمة ان تتبنى مفهوم (المواطنة) والمساواة أمام القانون بشكل فعلي اجرائي، لا مجرد عرض اعلامي يتم الالتفاف عليه بخطوات شكلية تصادر المضامين والآليات الديمقراطية الحقيقية. وهذه المواطنة لا يمكن ان يستقر مفهومها وتتوضح معالمها الا من خلال جدلية الانتقال من الثورة وارهاصاتها الى الدولة واستقرارها فالمواطنة تبقى قلقة إبان تفاعلات الثورة وتقلبات مسيرتها، فما ان ينتقل البلد من الثورة الى مطارح الدولة حتى تبدأ المقاربات الحقيقية لبناء مجتمع مدني متطور تلوح فيه مظاهر المواطنة واضحة وتبدأ بالنضوج باتجاه الصيرورة الديمقراطية والتي لا يمكن ان تتم بدون الشعور المعمق بالمواطنة من قبل المواطن والاحترام الأكيد لها من قبل الدولة، فلا يمكن تصور أي مظهر للديمقراطية بدون هذه السيرورة باتجاه تحقيق الديمقراطية حيث لا بد من تطور البنى الاجتماعية والسياسية اللازمة لأجل ان تعمل الآليات الديمقراطية على الوجه الصحيح.

فالانتخابات مثلا لوحدها لا تصنع ديمقراطية حتى لو جاءت عبر آليات دستورية عتيدة. والتعددية السياسية غير المتزامنة مع نمو المجتمع والاقتصاد ستؤدي الى تكريس الانقسامات العرقية والدينية في المجتمع مثال: العراق، انصاف المتدينين، ففي أذربيجان وأرمينيا أوصلت الانتخابات القوميين المتطرفين الى السلطة، عندها يمكننا ان نطرح التساؤلات التالية:

ـ هل يفترض التريث مع الديمقراطية الى ان تحل المشاكل المادية الضرورية في المجتمع والدولة؟
ـ هل يمكن ان يقام نظام ديمقراطي حقيقي مع وجود الفقر والتفكك الاجتماعي؟

لقد وجد ان الديمقراطية حظها من النجاح أكثر في البلدان الأقل حاجة لها كما هو الحال في مؤسسات المجتمع المدني في بولونيا، المجر، الجمهورية التشيكية، على عكس بعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والمعسكر الاشتراكي السابق فقد فشلت في استيعاب وتبني الديمقراطية.

و مما يؤكد أهمية الانتقال من الثورة الى الدولة هو المتغيرات المتسرعة على الساحة العالمية والنقلات النوعية التي شاهدتها البشرية خلال العقود القليلة المنصرمة فثورة الاتصالات وأثرها على المنطقة العربية والعالمية من حيث انتشار الوعي الديمقراطي بعد ان اقتحمت هذه الثورة سدود وحواجز الانظمة الاستبدادية العربية، حتى أصبح من غير الممكن التعتيم على ما يجري في تلك البلدان من انتهاكات لحقوق الانسان ومخالفة ابسط المبادئ الديمقراطية، وكذلك الانتشار الهائل المختلف الثقافات من كل أرجاء العالم والذي وضع بين يدي المواطن العربي معرفة كبيرة بحقوقه وواجباته وادراكه لذاته كانسان يستحق العيش بأمان وكرامة، ففي مثل هذا المناخ تنبثق أسئلة عدة تجعل منطق (الثورة) غير قابل للاجابة عليها، في حين منطق الدولة هو الأقرب للحقيقة والممارسة على أرض الواقع حيث الدولة بمقارباتها العميقة لشؤون الفرد تحاول ان تغنيه بالاجابات عن أسئلة كثيرة تخفي وجوده وحاجاته وانسانيته. ولكن قد يطرح الواقع المعيش علينا سؤالا: هل الخيار في العالم الثالث بين الحكام المستبدين وبين الديمقراطية، أم بين المستبدين والأحسن قليلا؟ ويبدو ان مثل هذا التساؤل يتم طرحه من دوائر الاستبداد في محاولة لترويج انصاف الحلول، وان بدت هذه الأسئلة وكأنها جزء من الواقع، حيث فشلت أو كادت ان تفشل بعض التجارب الديمقراطية ولكن ليس لسبب ذاتي موضوعي وانما لأسباب قام المستبدون والدكتاتوريون بجعلها شبه حقيقة على أرض الواقع، حيث وضعوا كل ثقلهم الاستخباراتي والاستبدادي للحيلولة دون قيام أي نموذج ديمقراطي في العالم العربي والعالم الثالث عموماً، وهذا يأتي من حقيقة ان الدكتاتوريات ترغب في تأجيل الاصلاحيات الديمقراطية الى ما لانهاية حتى بعد تحقق الرخاء الاقتصادي. انها تسعى لبقائها في السلطة وبأي شكل كان، مخففة أحيانا من وجع الاستبداد بنجاحات اقتصادية ملفتة للنظر تعتمد على نظام السوق. ولأجل الوقوف بوجه كل هذه الألاعيب والخدع التي يتقنها أساطين الدكتاتورية في عالمنا علينا ان نؤكد أهمية الانتقال من الثورة الى الدولة والتي تعني مزيداً من الاستقرار والطمأنينة، الأمر الذي يساعد على انماء الوعي الديمقراطي، فالديمقراطية يجب ان تستنبت وتنمو من خلال التفاعل والحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى يؤمن لها الجو المناسب للنمو والتأصيل ومد الجذور (الجذور الديمقراطية) الى الأعماق لتتمكن من الوقوف بوجه عواصف الاستبداد؛ فكلما تمكنت القيم الديمقراطية من التوغل في الأدمة العميقة للبنية الاجتماعية كان حظها في البقاء والعطاء أكثر وهي (أي الديمقراطية) بحاجة الى القوى المدافعة عنها، حيث يمكن ان تأتي الديمقراطية بجرة قلم من دكتاتور حسن النية ولكن هذا النوع من الديمقراطية يمكن ان يُزال بجرة قلم أخرى من نفس الدكتاتور، فالذي يعطي يستطيع سلب ما أعطاه ويمنع ما تفضل به ؛ فيمكن حل البرلمانات بعد تشكيلها، أو تأجيل الفعالية الدستورية والعمل بقوانين الطوارئ الى أجل غير مسمى.

ان الخطوة النوعية التي تبنتها الدولة بالانتقال من الثورة الى الدولة تؤسس لجدلية الحراك المعمق والواعي بين الدولة المؤسساتية والدستور بعمقه القانوني وامتداداته الحضارية، هذه النقلة سوف تكون البوابة المشرعة لدخول المواطن الى مواقعه الحقيقية في بناء الوطن وتعضيد الدولة، المهم في كل هذا هو المدى العملي والمصداقي لهذا الطرح، وحتى لا يضاف الى السابق من الشعارات والطروحات التي ملّها الشعب وصارت لا تشكل عنده سوى صدى للخطابات واعادة للكلمات والنتيجة هي، ليبيا هي ليبيا، قبل الخطاب وبعد الخطاب، وتماشياً مع خطاب سيف الاسلام القذافي وانطلاقا من مقولة: (الشعب مصدر السلطات) فالدستور لا يمكن ان يُصاغ بعيداً عن الشعب ولكي لا يصبح هذا الطرح (طوباويا) وتصبح مشاركة الشعب بطريقة صورية كالمعتاد، علينا ان نفكر بآلية عملية تضمن مشاركة الشعب من خلال لجنة ينتخبها الشعب لصياغة الدستور والذي لا يُقر الا بعد ان يصوت عليه الشعب، ومن هنا نكون قد ضمنّا عدم تسلط الحكومة والأشخاص المقربين على الدستور وجعله في خدمة طبقة الحكومة ومن هم حولها ويستبعد الشعب الذي هو صاحب المصلحة الأولى في وجود دستور يحمي وجوده ويضمن مصالحه ويحقق آماله، والمتتبع لكلام سيف الاسلام القذافي أثناء عرضه لهذه الأفكار والمقترحات الحساسة والخطيرة والتي لها أثر كبير على مستقبل ليبيا وشعبها فيما اذا طبقت لم نر أحداً من الحاضرين وهم كثر ابدى أية ملاحظة أو طرح أية فكرة تخص كلام سيف الاسلام القذافي، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان الشعب الليبي مصاب بالاحباط والخوف، لان الكلام في قاموس الواقع الليبي يعني الدخول الى السجن أو المساءلة الأمنية والكل يعرف ماذا يعني ذلك.

ومن هنا واستثمارا لهذه الفرصة الثمينة التي تعرض لها سيف الاسلام القذافي، نناشد الشعب الليبي التمسك بما طرحه سيف الاسلام القذافي والمطالبة بايجاد دستور وحرية للصحافة والتعامل مع المواطن من خلال الآليات الديمقراطية وابعاد سوط القمع والممارسات الأمنية المقيتة.

ونقول للشعب الليبي ولا سيما المعارضة بان الحرية تؤخذ ولا تعطى فعليه ان يتقدم وبوسائل حضارية لنيل حقوقه، ومن المؤسف ان هذه المعارضة أصبحت خاوية وابتعدت عن ساحة عملها حيث اقعد كبر السن بعضهم وجعلهم يرجعون الى ليبيا والبعض الآخر اكتفى بحفنة من الدولارات كمساهمة رخيصة لاقتسام الكعكة. من هنا نؤكد على الشعب الليبي ان لا يصاب بالاحباط والاتكال على الآخرين، فهو صاحب القضية التي يعيشها يومياً فعليه ان يعيش من أجلها ومن أجل تحقيق مستقبل يضمن فيه مصالحه وتطلعاته، وعليه ان يعرف انه اذا لم يتحرك باتجاه حقوقه ويطالب بها فانه لا يوجد من يقوم مقامه في ذلك لا سيف الاسلام القذافي ولا المعارضة المستهلكة.

* كاتبة من ليبيا
suaadone@yahoo.co.uk

2006 عام المصائب في مصر

ممدوح اسماعيل*

■ في صباح الاثنين21 اب (أغسطس) استيقظ المصريون على خبر تصادم قطارين عند مدينة قليوب ونتج عن الحادث اصابة ما يقرب من مئة وستين ووفاة حوالي ستين شخصا. الخبر تصدر مانشتات كل وسائل الاعلام أما المصريون فلم يجر الخبر مجرى الصدمة او الدهشة فقد تعود المصريون على المصائب المفجعة فهم شعب صابر وصبور لدرجة انني أتمنى ان يكتب بجانب خانة الجنسية «مصري صاير» فهذا ليس الحادث البشع الأول من نوعه للقطارات المصرية فمن قبل عام 2002 احترق قطار الصعيد وكانت اقل تقديرات عدد المتوفين حوالي 350 انسانا قتلوا حرقا في القطار غير المئات من المصابين.

ومن قبله حادثة قطار كفر الدوار وقطار البدرشين وقد تركا خلفهما مصائب وضحايا بالمئات. ومصائب حوادث الطرق في مصر قاسية وفظيعة الى درجة ان الانسان لا يصدق هذا الكم من الاهمال والفوضى والمآسي. واثناء تتبعي لنسبة الحوادث وما خلفته في مصر وجدت في احصائية للجهاز المركزي للمحاسبات المصري جاء فيها ان عام 2002 شهد 20 الفا و361 حادثة طرق قتل فيها ستة الاف شخص واصيب 25 الفا و810. وفي احصائية لنقابة الأطباء المصرية عن عام 2003 وجدت ان نسبة حوادث الطرق 22 الف حادثة نتج عنها ثمانية آلاف قتيل و120 الفا و361 مصابا.

وهنا توقفت عن متابعة تلك الاحصائيات فهي في ازدياد كما ان الاهمال والفساد في ازدياد وخوفا على قلبي ألا يتحمل تلك الاحصائيات المرعبة توقفت ولا اعرف لماذا جاء على خاطري تلك الكلمات الخالدة لسيدنا عمر بن الخطاب حيث قال لو عثرت بغلة في العراق لخشيت ان اسأل عنها. واليوم لا بغال تتعثر إنما بشر يقتلون. المهم نرجع الى الحادث الذي جاء في ايام شديدة الحرارة وفي يوم الاثنين اشد أيام الأسبوع زحاما في مصر وفي عام 2006 الساخن جدا بالأحداث الذي ربما يسميه المصريون العام الاسود او عام المصائب ولا يعلم الا الله على اي مصيبة ينتهي هذا العام الذي بدأ بمصيبة العبارة السلام 98 التي غرقت بألف وخمسمئة مصري فحزنت قلوب المصريين من الاسكندرية الى أسوان حزنا لم يعرفه المصريون الا في هزيمة عام 67 ولا اعرف لماذا هذا التشابه هل بسبب هروب المسؤولين ام القتل بالاهمال المتعمد أم لغلبة الفساد. الأسباب المتداخلة كثيرة ولكن الحزن والفجيعة واحدة. ثم جاءت انفلونزا الطيور لتثير الفزع والهلع في حياة المصريين وقضت على صناعة الدواجن وخربت بيوت مليون انسان يعيشون على تلك الصناعة. هذا بخلاف الأزمات السياسية التي شهدها عام 2006 من أزمة القضاة التي استمرت شهرين الى أزمة الصحافيين وتعديلات قانون الحبس الى أزمات المعارضة وحصار المظاهرات والقبض على المتظاهرين الى تداعيات العدوان الصهيوني على لبنان وفلسطين. وتبقى تساؤلات تبحث عن اجابة أولها متى يستقيل الوزير المسؤول متحملا المسؤولية السياسية عما حدث؟ ثانيا لماذا هذا الكم الهائل من الاهمال والتسيب في أرواح المصريين؟ بعض المصريين لا يتخلون عن خفة دمهم في المصائب فيجيبون على السؤال الأول ان بعض الوزراء لا يعرفون انهم مسؤولون سياسيا وكل ما يعرفه الواحد منهم انه اما ان يعين او يقال من منصبه. اما اجابة السؤال الثاني فيقول بعض الظرفاء انه لا يوجد اهمال ولا تسيب انما هي خطة سنوية وخمسية وعشرية لتخفيض عدد السكان بعد ان فشلت خطة تحديد النسل. طبعا كلام من باب الاستظراف واخيرا بقي من هذا العام اربعة شهور ربنا يعديهم على خير.

* محام وكاتب مصري
elsharia5@hotmail.com